تطور العلاقات الايرانية – الكويتية
في أعقاب حرب الخليج الثانية ١٩٩١ - ٢٠٠٥
(رؤية إستراتيجية)

أ.م.د. فهد مزبان خزار الخزار م.م. حيدر عبد الواحد الحميداوي

المقدمة :

شهدت العلاقات الايرانية – الخليجية تحولات شديدة خلال العقدين الماضيين ، كانت اعتبارات الامن القاسم المشترك فيها ، الا ان انها عكست تبدلا" ملحوظا" نحو التقارب في الرؤى والمواقف والتوجهات وخاصة منذ تولي الرئيس الايراني السيد محمد خاتمي السلطة في الجمهورية الإسلامية الايرانية في اعقاب الانتخابات الرئاسية التي جرت في ايار / مايو ١٩٩٧ وانتهاجه سياسة خارجية تقوم على الحوار والاحترام المتبادل وعدم التدخل في شؤون الدول الأخرى في اطار الحرص على استقرار منطقة الخليج بوصفه عاملا" اساسيا" لتوفير الارضية الآمنة والملائمة للنهوض بواقع العلاقات الايرانية – الخليجية بما يعزز قدرات الطرفين على مواجهة التحديات الاقليمية والدولية.

أهمية البحث :

تكمن أهمية دراسة العلاقات الإيرانية – الكويتية نظرا" لكونها الأكثر حيوية بين دولة خليجية عربية وإيران خلال العقود الثلاثة الماضية انطلاقا من رؤية كلتا الدولتين للمصالح والتحديات المشتركة التي تواجههما. فإيران تعتبر دولة استراتيجية مهمة للكويت انطلاقا" من ثقلها السياسي وموقعها المتميز، ومن ناحية أخرى ورغم صغر المساحة الجغرافية لدولة الكويت إلا أن موقعها الجيواستراتيجي في مثلث الأضلاع بين إيران والعراق والسعودية، فضلا عن مخزونها النفطي الهائل كل ذلك جعل منها قيمة كبيرة اقتصاديا" وماديا"..

فرضية البحث :

يهدف البحث التأكد من صحة فرضية قوامها : ان العلاقات الايرانية – الكويتية شهدت تطورا" ملحوظا" لم يسبق له مثيل في اعقاب الاحتلال العراقي لدولة الكويت وما تلاها من تداعيات تمثلت في حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ ، أذ اضحى التقارب مع ايران امرا" لابد منه لضمان حيادها في اي مواجهة مرتقبة بين الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها مع العراق لاخراج قواته من الكويت .

وللتحقق من صحة هذه الفرضية ، فأن البحث يثير اسئلة محورية ، لعل ابرزها

أولا": خلفية تاريخية للعلاقات الايرانية – الخليجية (١٩٤١ – ١٩٨٩) :

لقد مرت العلاقات الايرانية– الخليجية حتى عام ١٩٨٩ بمرحلتين رئيسيتين:

المرحلة الاولى : ترجع لعهد الشاه محمد رضا بهلوي حيث كانت العلاقات الايرانية الخليجية تبدو قوية وجيدة ، فقد طرح الشاه نفسه كمناهض للتوسع السوفيتي في المنطقة ، ومن ثم كان هناك تحالف موضوعي بين ايران الشاه ومعظم دول الخليج العربية . ومع قيام الشاه بالسيطرة على الجزر الثلاث (طنب الكبرى وطنب الصغرى وابو موسى) قبيل الانسحاب البريطاني من منطقة الخليج بيوم واحد في عام ١٩٧١ وضع مسمارا" سبب بعض معالم التوتر (وهي مثار خلاف لا زال قائما" بين الامارات العربية المتحدة وايران) إلا ان الامر حتى ذلك الوقت لم يؤثر تأثيرا" حاسما" على العلاقات ، اذ ان طهران كانت تطرح نفسها كحليف قوي للولايات المتحدة الامريكية ودول الخليج التي تدور في الفلك الامريكي ، وبالتالي فإن أي مشكلات كان يمكن احتواءها على هذه الارضية المشتركة[١].

المرحلة الثانية : تواكبت مع قيام الثورة الاسلامية في طهران بقيادة آية الله الخميني وقيام جمهورية ايران الاسلامية ، والتي انهت حقبة الشاه البهلوي السياسية . وقد اتسعت دائرة التفاؤل بأندلاع الثورة الاسلامية ، ومارافقها من تغييرات كلية في السياسة الخارجية الايرانية ، لاسيما وان الجمهورية الاسلامية اول ما بدأت به هو عدم الاعتراف بشرعية الكيان الصهيوني ، واغلاق سفارته في طهران ، بل وتخصيص هذه السفارة لدولة فلسطين في طهران [٢] ، وتبني سياسة مناوئة للولايات المتحدة الامريكية " الشيطان الاكبر " . بيد ان ذلك لم يتولد عنه تحسن في العلاقات الايرانية – الخليجية . بل على النقيض ، اتسمت العلاقات بالتصادم والصراع ، فقد تميزت هذه الفترة بالتوتر البالغ في العلاقات خاصة مع الطرح الاسلامي الايراني الثوري وماتمتع به هذا الطرح من جاذبية خاصة في الخليج

فضلا" عن الامال الايرانية في تزعم العالم الاسلامي وما مثله هذا الامر من مخاطر على المملكة العربية السعودية ، كما ساور القلق دول الخليج العربية من احتمالات تصدير الثورة اليها. [٣].

ثم جاءت الحرب العراقية – الايرانية (حرب الخليج الاولى) التي اندلعت في العام ١٩٨٠ وهي حرب كما هو معروف – استمرت ثماني سنوات استنزفت فيها وهدرت طاقات الدولتين المادية والبشرية وبصورة عبثية ، ولغير صالح الامة الاسلامية وقضاياها المصيرية ، وخاصة القضية الفلسطينية . وهي مرحلة اخرى ساهمت في مزيد من التوتر ، وقد القت هذه الحرب بظلالها على العلاقات الايرانية العربية بشكل عام ،والايرانية الخليجية بشكل خاص باستثناء سوريا التي كانت الدولة العربية الوحيدة التي ربطتها علاقات جيدة بايران بسبب الموقف السوري المتشدد من قضية السلام المصري الاسرائيلي ، وهو الامر الذي وجد ارضية راسخة للتقارب السوري الايراني .

لذلك كان من تأثيرات هذه الحرب ان وقفت دول الخليج عامة والكويت بصفة خاصة الى جنب العراق ودعمته ماديا" ومعنويا" ، كما عمدت هذه الدول الى تشكيل ما عرف بـ(مجلس التعاون الخليجي) فيما بينها في ٢٥ آيار ١٩٨١ فقد اوحت الظروف حينها بأن قيامه جاء لتحقيق غرضين اساسيين : اولهما : الرد التاريخي من وجهة نظر هذه الدول على الثورة الاسلامية الايرانية وماتمثله من اتجاه عقائدي راديكالي معاد للانظمة القائمة في الخليج وماتمثله من توجهات محافظة سياسيا" ، وثانيهما للتنسيق بين الاعضاء الست في المجلس ازاء الحرب العراقية – الايرانية وحماية الضفة العربية من تداعياتها [٤] ، وبعبارة ادق منع وصول تأثيراتها الى شعوب دول الخليج العربية.

لقد صاحب تلك الحرب حدوث توتر في العلاقات الايرانية – الكويتية ، حيث عانت الكويت مما وصفته " بأعمال ارهابية" نفذتها جماعة " محسوبة " على ايران ، بدءا" من تفجيرات عام ١٩٨٣ والتي طالت السفارتين الامريكية والفرنسية ، ومصالح حكومية كويتية ، الى خطف طائرتين للخطوط الجوية الكويتية عام ١٩٨٨ ، وقتل الرهائن [٥] ، وامتد التوتر في علاقات ايران الى غالبية الدول الخليجية بفعل دعمها للعراق في الحرب مع ايران ، حتى كانت ناقلات النفط العراقية تحمل اعلام خليجية من قبيل العلم الكويتي وهي تمخر عباب الخليج حتى تكون بمنأى عن الضربات التي قد تتعرض لها من ايران.

وبذلك يمكن القول ان ((العقيدة)) في الايديولوجية الايرانية بعد قيام الثورة الاسلامية ، ادت دور الركيزة الاساسية لرؤية ايران ((الثورية)) للعالم الخارجي ، خاصة في العقد الاول من عمرها.ولعل

مقولة الامام الخميني تعتبر اصدق تعبير عن ذلك ، عندما اعلن قائلا" : ((اننا نواجه الدنيا مواجهة عقائدية)) . وهذا ما يفسر اقدام الثورة على لغة خطابية جديدة ومنفردة للتعبير تجاه الخارج . ويرى المراقبون ان المنظور الايراني – في تلك الفترة – الذي اعتبر مفهومي (الاستقلالية) و(الحكم الاسلامي) المحورين الايديولوجيين الرئيسيين ، هما في الواقع المدخلان الايديولوجيان اللذان أثرا بشكل او بآخر على تطور العلاقات الخليجية – الايرانية ، فحينما زاد التمسك بهما زادت درجة التوتر في هذه العلاقات ، وهو ماساد طيلة فترة الثمانينات ، خاصة في ظل الحرب العراقية – الايرانية ، وموقف العرب المساند للنظام العراقي امام ما عرف من قبلهم بالتهديد الايراني للمنطقة ، وارتبطت هذه الفترة بما سمي وقته بمبدأ ((تصدير الثورة)) ، الذي تعاني دول الخليج من حساسية مفرطة تجاهه وحسب ما ادعت وذلك لوجود مجموعات كبيرة من المواطنين الشيعة فيها، خاصة البحرين ثم السعودية والكويت .[٦]

ثانيا": تطور العلاقات الايرانية الكويتية في عهد الرئيس رفسنجاني (١٩٨٩ – ١٩٩٧)

ان تولي الرئيس هاشمي رفسنجاني للحكم في بلاده قاد ايران الى الاعتدال السياسي ، وكان بمثابة عامل تخفيف لقيود البيئة الخارجية ، حيث احدث تحولا" تدريجيا" في مجالات كانت سابقا" مثار تخوف الدول الخليجية خاصة من قبل تصدير الثورة الاسلامية .

أما المتغير الآخر والاهم في هذا الشأن فكان دخول القوات العراقية للكويت الذي مثلا" عاملا" حاسما" في مزيد من تحسن العلاقات ، خاصة بعد رفض االحكومة الايرانية مساندة العراق في احتلال الكويت عام ١٩٩٠[٧] ، والوقوف بحزم تام الى جانب دولة الكويت ومساندة مطالبتها المشروعة بأنهاء الغزو وابعاد المنطقة عن أي توتر جديد لا يخدم مصالح وتطلعات شعوبها .فأظهر الجانبان بعض الاشارات التي ساهمت في تحسين نسبي للعلاقات بينهما ، وشهدت فترة التسعينيات تطبيع العلاقات بين ايران والعديد من الدول العربية ، وتحديدا" الدول الخليجية . وبدا ان هناك قناعة ايرانية – خليجية مشتركة بضرورة الاستمرار في تطبيع العلاقات الثنائية . وكان لافتا" انقطاع الشكوك الخليجية الدائمة من وجود تدخلات ايرانية في الشؤون الخليجية الداخلية ، كما كانت الحال في النصف الاول من التسعينات ، وماقبله ، حتى التقارب الخليجي – الامريكي ، اصبح الايرانيون يتعاطون معه وفق عملية تطبيع سياسي اقتصادي اعلامي [٩] . وكل ذلك اسهم في التخفيف من حالات الاحتقان بين الجانبين ، وتعزيز العلاقات الدبلوماسية بتبادل السفراء وتبادل الزيارات الرسمية على اعلى المستويات.

فبعد انتهاء حرب الخليج الثانية عام١٩٩١ وماآلت اليه تلك الحرب من تدمير للقدرات العسكرية العراقية على يد قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية ، وتهميش دروه في أمن الخليج، اضافة الى ماابرزته من وجود عسكري دولي في منطقة الخليج يأتي في مقدمته التواجد الامريكي عبر معاهدات واتفاقات أمنية مع دول خليجية عديدة . كما برزت بوصفها القوة الاكثر ثقلا" ووزنا" اقليميا" واصبحت دولة يحسب حسابها ، وصارت بعض دول مجلس التعاون الخليجي تتطمع في التقرب اليها [٩].

لقد كانت حرب الخليج الثانية فرصة ذهبية استثمرتها الجمهورية الاسلامية الايرانية بأتباعها سياسة حياد نشط لتكريس الآلية الجديدة التي اختارتها لتخدم مصالحها في المنطقة العربية وهي العمل على استمالة دول الخليج بتأكيد حرصها على احترام مباديء حسن الجوار وعدم التدخل في شؤون الغير ومحاولتها تحسين صورتها في المحيط الدولي بأتباع سياسات واقعية معتدلة . وقد ساعدت المواقف الحيادي لأيران الدول العربية عامة والخليجية خاصة على حسم موقفها من أعادة تجسير العلاقات مع ايران فأستؤنفت العلاقات الدبلوماسية الايرانية – على مستويات مختلفة – مع كل من الكويت والسعودية والاردن وتونس ومصر[١٠]، وهو ما اعتبره بعض المحللين مؤشرا" على استعادة ايران في المستقبل قدرتها على التأثير في المنطقة من جديد ، هذه المرة بترحيب من دول المنطقة العربية التي شهدت فترات الازمات والحروب العربية البينية فيها تسابقا" للاعلان عن ضرورة التوصل الى صيغة لأشراك ايران في الترتيبات والتكتلات السياسية والامنية والاقتصادية في المنطقة [١١].

وهكذا ، فبعد انتهاء عملية تحرير الكويت اضحت جميع المؤشرات توحي بأنفراج قريب في العلاقات بين ايران ودول مجلس التعاون الخليجي ، خاصة السعودية ، اذ عملت ايران على تجسير الفجوة القائمة في العلاقات بين الطرفين لإثبات حسن نواياها [١٢] ، انعكس ذلك في الزيارات الرسمية المتتالية التي تقوم بها الوفود الايرانية وفي تصريحات المسؤولين عن استعداد بلادهم لحل خلافاتهم سلميا" مع دول المنطقة . وفي هذا السياق ، شهدت العاصمة الايرانية طهران عدة زيارات لوزراء خارجية الكويت والبحرين والامارات العربية ، مهدت لتحرك ايراني ، جسدته زيارة وزير خارجيتها للسعودية في نيسان ١٩٩١[١٣]، بأعتبار ان أي تحسين للعلاقات بين طهران والرياض وتنقية رواسبها ، خاصة مايتعلق بأزمات الحج والحملات الاعلامية ، بعد ان أبدت السعودية استعدادها لاستقبال الحجاج الايرانيين ، وفق النسب المتاحة. وجسدت هذه الزيارة حقبة جديدة في علاقات الدولتين

وتنشيطها من جهة ، وتدارس امكانات التعاون الاقليمي على مستوى دول الخليج العربية من جهة اخرى . ومن شأن هذا المناخ الجديد ، احداث تحرك سعودي مماثل ، تم في حزيران ١٩٩١ ، حيث اجرى وزير الخارجية السعودي مباحثات مع مسؤولين ايرانيين في طهران ، اتسمت بالايجابية ، وامتنان طهران لما تبذله السعودية من جهود لتيسير امور الحجاج الايرانيين ، والتعاون والتنسيق في الشؤون الاسلامية ، وبرزت القناعة السعودية بأن ايران شريك اساسي لدول مجلس التعاون الخليجي في أمن مياه الخليج ، ولا يمكن تأمين ذلك من دون التفاهم مع ايران [١٤] . ساعد على ذلك تأكيد الرئيس الايراني هاشمي رفسنجاني ، في شباط ١٩٩٢ ، ((بأنه ليس لبلاده أي اطماع حيال جيرانها في الخليج ، وأن السياسة التسليحية الايرانية تهدف فقط الى تأمين احتياجات بلاده الدفاعية))[١٥] .

لقد كان من شأن هذه الاجواء تحريك المياه الراكدة في العلاقات الايرانية – الخليجية عامة ، والعلاقات الايرانية – الكويتية خاصة ، كانت باديء ذي بدأ زيارة وزير الخارجية الايراني لدولة الكويت في نيسان ١٩٩٢ ، توجت بحدث غير مسبوق ، تمثل في تشكيل لجنة مشتركة للتعاون الثنائي [١٦].

واستقبلت طهران في شباط ١٩٩٣ وزير الخارجية الكويتي ، وقد تزامنت هذه الزيارة مع احتفالات ايران بالذكرى الرابعة عشرة لانتصار الثورة الاسلامية الايرانية .

وامعانا" من ايران على تنقية اجواء العلاقات الثنائية مع الكويت ، قام وزير النفط الايراني بزيارة الكويت في شباط ١٩٩٧ ، حيث عكف على دراسة ترسيم الحدود البحرية بين الدولتين ، ومجالات التعاون في الصناعة البتروكيماوية ، ومكافحة تهريب المخدرات وتأجلت المحادثات حول ترسيم الحدود البحرية الى ان تتوصل الكويت والسعودية الى اتفاق نهائي على ترسيم الحدود البحرية بينهما[١٧].

وفي الفترة الاخيرة من حكم الرئيس هاشمي رفسنجاني ، اعاد التأكيد على ان التعاون مع الدول الخليجية يحتل اولوية خاصة في السياسة الخارجية الايرانية التي تقوم على مبدأ حسن الجوار ، وضرورة معالجة القضايا العالقة ، وابداء الترحيب بما تعرب عنه الدول الخليجية من استعداد للتجاوب مع " الرغبة الايرانية " في تحسين وتوثيق العلاقات ، والعمل الجاد من أجل بناء الثقة[١٨].

وتأسيسا" على حرص دول مجلس التعاون الخليجي على تنشيط التعاون مع ايران خاصة في المرحلة الاخيرة من حقبة حكم الرئيس رفسنجاني ، حيث تدخلت الدول العربية بثقلها ، عبر كثافة الحضور ، وعلى أعلى مستوى ، في انجاح عقد مؤتمر القمة الاسلامية في دورته الثامنة التي عقدت في العاصمة الايرانية في كانون الاول ١٩٩٧ ، مما كان له من ردود فعل ايجابية ساهمت في انجاح

هذه القمة، وانعكست آثار انعقادها بصورة ملموسة على تحسين صورة ايران وتقليص سياسة الاحتواء الامريكية ضدها[١٩].

ثالثا": تطور العلاقات الايرانية الكويتية في عهد الرئيس خاتمي (١٩٩٧ -٢٠٠٥):

لقد كانت القمة الاسلامية فرصة مناسبة لتدارس مستقبل العلاقات العربية – الايرانية عامة ، والخليجية خاصة ، والآفاق الواسعة لتطويرها ، وترسيخ الثقة المتبادلة ، وخلق مناخ جديد في العلاقات ، لاسيما مع وصول السيد محمد خاتمي الى سدة الحكم في ايران بعد فوزه في الانتخابات الرئاسية التي جرت في شهر ايار/ مايو ١٩٩٧ بأعتباره يمثل الخط الاصلاحي في ايران .

لقد تفاعلت الدول الخليجية والعربية بإيجابية مع وصول الرئيس خاتمي الى سدة الحكم ، وتدعيم خطواته الانفتاحية ، وتجاوز خطاب سياسي من رواسب الماضي ، والمساعدة في حل كافة الامور العالقة، والمضي بالعلاقات الى مرحلة متقدمة ، ويمكن القول ان الرئيس الايراني الجديد قد عولت عليه جهات عدة في العالم على وصوله الى رئاسة الجمهورية الاسلامية الايرانية كونه أحد الشخصيات الاكثر اعتدالا" وانفتاحا" في رسم تصورات السياسة الايرانية الجديدة نحو منطقة الخليج والعالم ، كما ظهرت الدراسات التي اكدت على ان تحسين العلاقات الايرانية – الخليجية سيتم في ضوء سياسة الانفراج والانفتاح على الحضارات للرئيس خاتمي ودعم ايران اقتصاديا" وتعزيز مكانتها على الساحتين الاقليمية والدولية . وأكدت على حتمية التعاون الامني بين ايران ودول الخليج العربية للاستعداد لمخاطر أي تواجد او تهديد اجنبي في المنطقة لأي سبب كان وما سيؤدي اليه ذلك من عدم استقرار ومشاكل اقتصادية وأمنية تخلق التوترات في المنطقة [٢٠] . وأعتبرت هذه الدراسات ان التجارب السابقة لاسيما في حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ اظهرت ان ايران لاتشكل تهديدا" محتملا" انما خطر خيالي صنعه الغرب لحماية مصالحه في المنطقة وكبح تصدير الثورة الاسلامية الذي اتخذه الامام الخميني شعارا" لإيران عام ١٩٧٩ [٢١]. فمنذ انتخاب خاتمي في عام ١٩٩٧ تأكد العالم الخارجي ان التيار الاصلاحي الايراني يتسم بالقوة ، وبدأ تقارب رسمي حقيقي مع الدول العربية ، وقد واكب ذلك تحولات أخرى في ايران منها الانتقال من منطق الثورة الى منطق الدولة، وبدأت تتجه لأزالة مخاوف الدول الخليجية بالنسبة لأستغلال التجمعات الشيعية داخل دولها ، واتخذت مواقف جديدة متعاونة خاصة بالنسبة لقضايا الارهاب ولعمليات التخريب [٢٢].

وفي جانب العلاقات الايرانية – الكويتية على نحو خاص ، سعت ايران لتفعيل تلك العلاقات مع الكويت وتطويرها طوال فترة ولاية الرئيس خاتمي ، وكانت زيارة وزير الداخلية الكويتي لطهران في حزيران ١٩٩٨ تهدف الى تدعيم التعاون الامني والتنسيق بين الدولتين لمنع تهريب المخدرات . وتطورت تلك العلاقات اكثر في اعقاب زيارة رئيس مجلس الوزراء الكويتي (الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح) لطهران في مارس / آذار ١٩٩٩.[٢٣]

وكان من نتائج تلك التطورات هو اتفاق الدولتين في تشرين الاول عام ٢٠٠٠ على تشكيل لجنة أمنية مشتركة هدفها التعاون في مكافحة تهريب المخدرات ومواجهة التسلل البحري ، ومكافحة الارهاب[٢٤].

وفي ايلول عام ٢٠٠١ ، تم تدشين خط جوي مباشر بين مدينة يزد الايرانية والكويت ، مرورا" بمدينة الاحواز في محافظة خوزستان.

وقد اكتسبت الزيارة التي قام بها وزير الدفاع الايراني (علي شمخاني) الى الكويت في شهر ٢٠٠٢ اهمية خاصة لكونها اول زيارة لوزير دفاع ايراني للكويت منذ قيام الثورة الاسلامية الايرانية عام ١٩٧٩ ، وقد اوضح الوزير الايراني ، ان احدى اولويات هذه الزيارة هو تأكيد سعي بلاده لصياغة رؤية مشتركة مع دول مجلس التعاون الخليجي بشأن المصالح الاقليمية والتهديدات الخارجية لأمن الخليج ، وقال ان بلاده تعتقد بأمكانية التوصل الى قناعة موحدة ومنسجمة من خلال الحوار وايجاد اطر أمن اقليمية بناءة مع دول الخليج مؤكدا" ان السياسة الدفاعية الايرانية تستند الى الوصول الى اقصى مايمكن من درجات الصداقة[٢٥]. وأكد شمخاني أنه كلما ازدادت الزيارات للمنطقة التي تهدف الى تطوير العلاقات يقلل احتمال وصول معارضي الاستقلال في المنطقة وأمنها الى اهدافهم، وأن بلاده بصدد اقامة علاقات مميزة مبنية على اسس الصداقة والتعاون حتى نتمكن من الوصول الى تعريف موحد ومشترك قدر الامكان بشأن التهديدات الاقليمية والاهم من ذلك التعرف الى اولويات البلدان التي نزورها [٢٦].

ومن جانبه رحب الشيخ جابر المبارك الاحمد الصباح نائب رئيس الوزراء الكويتي ووزير الدفاع بالوزير الايراني والوفد المرافق له مؤكدا" ان المباحثات الكويتية الايرانية تتركز على سبل تطوير العلاقات الثنائية اضافة الى عدد من القضايا الاقليمية والامور ذات الاهتمام المشترك.

وبادر رئيس مجلس الامة الكويتي (جاسم الخرافي) بزيارة جمهورية ايران الاسلامية في مطلع شهر حزيران عام ٢٠٠٢ من اجل تفعيل العلاقات بين الدولتين ، اعقبتها زيارة وزير الدفاع الكويتي لطهران في مطلع تشرين الاول التي جاءت ردا" على زيارة شمخاني الاخيرة الى الكويت لبحث مشروع التعاون الدفاعي بين الدولتين التي توليه دولة الكويت اهمية خاصة . وقد رصد اثناء هذه الزيارة تبرير وزير الدفاع الكويتي من ان وجود القوات " الصديقة " محكومة بأتفاقات دفاعية وأمنية محددة بينها ، وبين الدول المضيفة لهذه القوات وهذه الاتفاقات ترهن استخدام الاراضي والقواعد والمرافق في مهمة وواجب الدفاع عن المضيفة ولا تسمح بتهديد دولة محايدة ومسالمة[٢٧].

وتبدو اهمية هذه المسألة في ضوء معارضة ايران الشديدة للوجود العسكري الامريكي والاجنبي في الخليج ، الا ان ذلك لم يشكل عائقا" امام تحسين علاقاتها الدفاعية مع دول المنطقة. وتمخضت زيارة وزير الدفاع الكويتي الى طهران عن توقيع مذكرة تفاهم للتعاون الدفاعي تنص على ضورة تبادل وجهات النظر بين كبار المسؤولين العسكريين في الدولتين في القضايا الدفاعية والامنية الاقليمية والدولية ، وتبادل الخبراء العسكريين للاطلاع عن كثب على الامكانيات العسكرية والتقنية القابلة للتبادل بين الدولتين ، والاستفادة من الامكانات التدريبية القابلة للتبادل في المجالات العسكرية والتقنية [٢٨]. ووصف وزير الدفاع الايراني الاتفاق بأنه نقطة تحول في العلاقات العسكرية الدفاعية بين طهران ودول الخليج ، ويشكل نموذجا" جيدا" لتطوير التعاون الدفاعي والامني في المنطقة ، خاصة بعد ان ابرمت ايران اتفاقين امنيين مع السعودية وسلطنة عمان ، ويجري التحضير لأتفاق مماثل مع مملكة البحرين[٢٩].

هذا وقد اجمع المراقبون في اعقاب توقيع تلك الاتفاقية على ان العلاقات الايرانية الخليجية لم تشهد تحسنا" وانفراجا" على مستوى الخطاب السياسي والاعلامي فقط ، بل لقد شهدت العلاقات نفسها انفراجا" عاليا" وأحد شواهده الاتفاق الامني الذي وقع بين ايران والكويت خاصة وان الكويت لم توقع اتفاقا" مماثلا" مع دول مجلس التعاون الخليجي نفسها[٣٠].

وأدراكا" من الجانبين ، الايراني والكويتي ، ان الزيارات الرسمية المتبادلة بينهما سوف تدفع بالعلاقات الى مزيد من التحسن ، وان ثمار تلك اللقاءات سوف يعود بالخير والفائدة لشعبي الدولتين ، قام النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الكويتي (الشيخ صباح الاحمد الصباح) حاملا" رسالة خطية من أمير الكويت الشيخ جابر الاحمد الصباح الى الرئيس الايراني محمد خاتمي تتعلق

بالعلاقات الثنائية بين الدولتين[٣١].وأكد الشيخ صباح الاحمد في تصريح لوكالة الانباء الكويتية عقب لقائه الرئيس الايراني ((ان الرسالة تؤكد على اهمية العلاقات الثنائية بين البلدين وحرص دولة الكويت على تعزيزها)). ووصف الشيخ صباح الاحمد لقائه بالرئيس محمد خاتمي بأنه ((كان مثمر جدا")) وقال: ((أننا تناولنا في حديثنا قضايا كثيرة منها ما يهم البلدين بصورة مباشرة ومنها ما يتصل بتطورات الاوضاع في المنطقة ويترك تأثيره على جميع دولها)). وعموما" اذا كان قد تم الانتهاء من مسألة ترسيم الحدود البحرية (الجرف القاري) بين الدولتين . قال الشيخ صباح الاحمد ان ((هذا الموضوع يتم بحثه الآن بين اللجان الفنية وسينتهي العمل فيه قريبا" ان شاء الله)) [٣٢]. وحول المشاريع الايرانية – الكويتية التي اعلنت عنها طهران والكويت في وقت سابق مثل استيراد المياه والغاز من ايران وتشجيع الاستثمار المشترك ، قال صباح الاحمد أنه ((سيتم اتخاذ القرار النهائي في جميع هذه القضايا بعد الانتهاء من الدراسات الفنية المتعلقة بها)).

وقد تم خلال زيارة الشيخ صباح الاحمد هذه لطهران التوقيع على اتفاقية الجرف القاري بين ايران والكويت [٣٣] . كما وقع الجانبان مذكرة تفاهم بشأن نقل المياه العذبة من ايران الى الكويت .

وفي ١١ تشرين الثاني ٢٠٠٤ ، وقعت الكويت وايران اتفاقية نقل المياه العذبة من ايران الى الكويت ومدته ٣٠ عاما"، ووقع الاتفاقية في طهران عن الجانب الكويتي وزير الطاقة الشيخ احمد الفهد الصباح وعن الجانب الايراني وزير الطاقة حبيب الله ذي طرف. وينص المشروع الذي بدأت مفاوضاته قبل عامين عن نقل المياه من نهري كارون والكرخة (جنوب غرب ايران) الى الكويت عبر خط انابيب تبلغ كلفته حوالي ملياري دولار [٣٤] . ومن جانبه قال سفير ايران لدى الكويت (سيد جعفر موسوي) ان مدة الاتفاق ثلاثين عاما".

وتتضمن اتفاقية المياه نقل ٩٠٠ ألف متر مكعب من المياه يوميا" عبر انابيب طولها ٥٢٠ كيلو مترا" منها ٣٢٠ على سطح الارض (الاراضي الايرانية) ومئتين كيلو متر تحت مياه الخليج وذلك لتفادي الاراضي العراقية ويتوقع انجاز مشروع مد الانابيب خلال ثلاث سنوات.[٣٥]

وتعتمد الكويت بشكل شبه كامل على تحلية مياه البحر التي تباع للمستهلكين باسعار مرتفعة وهي تنتج حوالي ١٤٥٠ مترا" مكعبا" من هذه المياه يوميا" وتستهلك اغلبها . ويشار الى هذا المشروع على أنه نموذج لمشاريع المياه في الشرق الاوسط في المستقبل التي تعتمد بشكل رئيسي على مساهمة القطاع الخاص [٣٦].

ويأتي الحديث عن نقل المياه الايرانية الى بعض دول الخليج ، على سبيل المثال المشروع المقترح مع قطر ، في اطار حركتي تقارب وانفراج ملموسين بين ايران من جانب ودول الخليج العربية من جانب آخر لعل اهم مظاهرها الزيارات المتبادلة ، وتوقيع الاتفاقات الامنية بين ايران من جهة وبين كل من السعودية والكويت من جهة أخرى ، كما يأتي اهتمام بعض دول الخليج بمسألة نقل المياه العذبة من ايران خاصة مع القرب الجغرافي لها مع دول الخليج مقارنة بتركيا على سبيل المثال ، وتنظر ايران ، وحكومة الرئيس خاتمي بشكل خاص ، الى المشاريع المقترحة لنقل المياه الى دول الخليج العربية من نهر كارون على انها ((شجرة الاخاء العربي الايراني))[٣٧] ، ومصدر للاموال التي تحتاجها ايران لمواجهة مشكلاتها الاقتصادية.

وقبيل مغادرته الى طهران في ٢٠ نيسان عام ٢٠٠٤ ، أعرب وزير الخارجية الكويتي الشيخ الدكتور محمد صباح السالم الصباح عن أمله بأن يتم خلال زيارته الى ايران التوصل الى اتفاق بشأن ترسيم الحدود البحرية مع ايران ، وقال الشيخ محمد في تصريح للصحفيين عقب جلسة مجلس الامة الكويتي ((ان العلاقات الكويتية الايرانية تتطور بشكل كبير معربا" عن امله بأن يتم اغلاق جميع الملفات العالقة بين البلدين))، وذكر الشيخ محمد ((اعتقد ان العلاقات الكويتية الايرانية الآن بمستوى يسمح لأغلاق ملف الجرف القاري ، مضيفا" ان ((دولة الكويت قد رسمت جميع حدودها مع الدول المجاورة لها ما عدا ايران))[٣٨].

وأوضح وزير الخارجية الكويتي ان موضوع الحدود في كل من دول العالم موضوع يعد غير محدد فهو " ليس ابيض وأسود" ويعتمد على امور فنية وتاريخية وتضاريسية وجغرافية وصور جوية ودراسات جيولوجية " مضيفا" لا نتوقع ان تحل بين يوم وليلة " . وأضاف قد تكون هناك ملفات مفتوحة لغاية الآن في قضايا الحدود بين الدول تصبح في مابعد معرضة للفتح مرة اخرى " انها تصبح مثل الجرح المفتوح المعرض للالتهاب في أي وقت فلذلك يجب ان نغلق هذه الملفات باسرع وقت "[٣٩].

وكشف الشيخ محمد السالم الصباح عن انه يحمل رسالة من رئيس مجلس الوزراء الكويتي الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح للرئيس الايراني محمد خاتمي ((تتعلق بالعلاقات الثنائية وتؤكد عمق هذه العلاقات وتذكر بوجود رغبة جادة من القيادة الكويتية لتعزيز هذه العلاقات لما فيه مصلحة أمن واستقرار منطقة الخليج)) ، وأضاف((ايران دولة كبرى في هذه المنطقة ولها تأثير كبير ولذلك من الضروري ان يكون هناك تشاور وتواصل مستمر معها))[٤٠].

وردا" على سؤال حول ان كان يرى بأن الوقت قد حان لأغلاق ملف الجرف القاري قال الشيخ محمد((المهم ان يكون هناك ضوء في نهاية النفق وأن يكون هناك اتفاق على وضع العربة على السكة وأن يكون هناك تفاهم في كيفية الحل مع ترك تحديد الوقت للجان الفنية)) ، وأضاف ((ان التفاوض في هذا الشأن اذا لم يكن وفق آلية معينة ومنهجية وحدود قد يستغرق سنوات ولذلك نأمل بأن تركب العربة لنقيس مدى التقدم التي تحقق)). وردا" على سؤال ان كان التفاوض سيشهد مشاركة المملكة العربية السعودية رغم رفض ايران لهذا الامر في الوقت الراهن قال الشيخ محمد ان ((المناطق الحدودية التي تجمع ثروات أكثر من دولة فيكون هناك تفاوض جماعي هذا في مرحلة لاحقة فالمملكة العربية السعودية لا شك ستشارك بهذا التفاوض لكن في مرحلة تعقب المرحلة الحالية))[٤١].

وخلال استقباله لوزير الخارجية الكويتي الشيخ محمد صباح السالم الصباح في طهران ، الذي سلمه رسالة من أمير دولة الكويت ، أكد الرئيس الايراني محمد خاتمي على العلاقات الجيدة بين الدولتين خاصة في المجال السياسي ، ووجهات نظر الدولتين المتقاربة بشأن القضايا الاقليمية والدولية ، كما أكد الرئيس خاتمي في هذا اللقاء على ضرورة تعزيز التعاون في كافة المجالات معربا" عن أمله بتنفيذ الاتفاقيات المبرمة بين الدولتين في المجالات المختلفة منها نقل الغاز ، وضرورة حل قضية الجرف القاري بصورة تضمن مصالح الجانبين))[٤٢].

كما عبر الرئيس خاتمي عن قلقه لما يجري في فلسطين ولبنان والعراق قائلا": ان منطقة الشرق الاوسط هي احدى المناطق المتأزمة في العالم ، وان منطقتنا تحتاج الى الهدوء والامان والاستقرار وعلينا ان نتمكن من الرد على طلبات الاجيال القادمة ونسعى لتقدم منطقتنا ، وحول الاوضاع الجارية في العراق بعد الاطاحة بنظام صدام المقبور من قبل القوات الامريكية ، أكد الرئيس خاتمي خلال اللقاء بقوله: ((كنا نأمل باستقرار الامن والسلام والحرية في العراق بعد الاطاحة بصدام ، مشيرا" الى الحرب والاشتباكات والاغتيالات في هذا البلد معربا" عن أمله بأن يتقدم العراق بعد الانتخابات التي جرت في هذا البلد))[٤٣]. وحول العلاقات بين ايران والكويت وسائر دول الخليج العربية قال خاتمي : ((ان سياستنا تعتمد على اساس التفاهم وتفضل اجراء المباحثات على أي شيء آخر)) معربا" عن أمله بزيارة الكويت في أول فرصة متاحة وذلك ردا" على الدعوة التي تسلمها من أمير الكويت[٤٤].

ومن جانبه ، أكد وزير الخارجية الايرانية كمال خرازي بعد المباحثات الرسمية التي اجراها مع الشيخ محمد صباح السالم الصباح : ((ان البلدين عازمان على انهاء خلافاتهما الحدودية قبل انتهاء

ولاية الرئيس خاتمي))[٤٥] ، وقال الوزير الخارجية الايرانية ان رسم حدود الجرف القاري هو قضية ثنائية موضحا" ان تسوية قضايا كهذه تأخذ عادة وقتا" طويلا" وهي موجودة بين جميع الدول . وأضاف ((لحسن الحظ فأن المفاوضات بين البلدين لتسوية قضية الجرف القاري قد حققت تقدما" جيدا" للغاية ونأمل ان تسوي القضية في المستقبل القريب)). وأكد ان ((البلدين عازمان على مواصلة المحادثات الفنية بين خبرائهما)) ، وعد خرازي منطقة الخليج بأنها منطقة ((حساسة)) قائلا" ان الاجانب وبسبب حساسية المنطقة يتابعون اهدافهم فيها ، واوضح ان الوجود الاجنبي في منطقة الخليج لا يمكن ان يسهم في توسيع رقعة الامن والسلام فيها لأن الاجانب بصدد تحقيق مآربهم ومصالحهم في هذه المنطقة ، وأعرب وزير الخارجية الايراني عن اسفه لأن نظام صدام حسين ومن خلال عدوانه على بلدين جارين تسبب في تواجد الاجانب في منطقة الخليج معربا" عن اعتقاده بأن قضايا منطقة الخليج يجب ان تسوى على يد دول المنطقة نفسها[٤٦].

كما استقبل رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام علي اكبر هاشمي رفسنجاني وزير الخارجية الكويتي اثناء هذه الزيارة التي يقوم بها الى طهران، وأكد خلال اللقاء على ضرورة تعزيز التعاون بين الدولتين على الصعيدين الاقليمي والدولي ، ومشددا" على ضرورة اتخاذ سياسة تناسقية على شتى المستويات ، وقال رفسنجاني ان من خلال التشاور المباشر بين دول المنطقة نستطيع ان نتوصل الى حلول للمشاكل دون تدخل الدول الاجنبية[٤٧].

كما اشار الى وجود ارضية لبناء صداقة شاملة بين ايران والكويت قائلا"، ان ثمة ارضية مشتركة موجودة لإقامة تعاون مشترك بين الدولتين سيما في موضوع العراق الذي يهم الدولتين وسبب نظامه المنهار اضرارا" جسيمة للدولتين مما يدفعنا الى ضمان المصالح التي من شأنها ان تخدم ايران والكويت والعراق[٤٨].

وخلال شهر مايس / آيار ٢٠٠٤ تفاعلت قضية مهمة القت بظلالها على مسار العلاقات الايرانية الكويتية على خلفية ((الاجتماعات التي عقدت في السفارة الايرانية في الكويت))[٤٩] ، وعلى خلفية ذلك استدعى وكيل وزارة الخارجية الكويتية (خالد الجار الله) القائم بالاعمال الايراني (ابو القاسم الشعشعي)، نظرا" لغياب السفير في اجازة في ايران ، وأبلغه ((احتجاج دولة الكويت ، وعدم ارتياحها لما تم من اجتماعات في مقر سفارة الجمهورية الاسلامية الايرانية بين اطراف كويتية وممثل

عن الحكومة الايرانية)). ((وطلب الوكيل من القائم بالاعمال الايراني توضيحا" من السلطات الايرانية لهذه الاتصالات التي ترى دولة الكويت انها لا تخدم علاقات الصداقة بين البلدين الجارين))[٥٠].

في غضون ذلك ، نفى الشعشعي عقد لقاءات سرية في السفارة بين السفير الايراني وعدد من الشخصيات الشيعية في الكويت ، مؤكدا" ان السفارة وجهت دعوات الى عدد كبير من الشخصيات الكويتية وبحضور وسائل الاعلام عند زيارة مكتب قائد الثورة الاسلامية آية الله السيد علي خامنئي ، الشيخ محمدي كلبايكاني وعدد آخر من الوفد المرافق له خلال الاشهر القليلة الماضية ، وكانت الدعوة على العشاء في السفارة ، لافتا" الى عدم رغبة ايران بالشأن الداخلي للكويت او أي دولة أخرى صديقة في المنطقة والعالم [٥١]، وقال الشعشعي ((أننا نقلنا للوكيل الجار الله حرص الجمهورية الاسلامية في ايران على توطيد العلاقات الثنائية بين البلدين وعدم التدخل ، خصوصا" في الآونة الاخيرة ، وماترتب عن تبادل الزيارات على مستوى عال ، وتوقيع الاتفاقيات الامنية والاقتصادية والثقافية بين الدولتين))[٥٢] ، وأضاف شعشعي أنه نقل للجار الله ايضا" استياء جمهورية ايران الاسلامية مما ينشر في احدى الصحف من اساءة للعلاقات بين الدولتين عبر التعرض الى الشخصيات الكبيرة في الدولة والشأن الداخلي الايراني بشكل حاد. فوعد الجار الله بابلاغ الجهات المعنية في الكويت لأتخاذ اللازم حيال هذا الامر ، على ان يتم ايضا" مع الجمهورية الاسلامية في ايران لصحفها المحلية من التعرض الى الكويت ، فاكد القائم بالاعمال أنه سينقل وجهة النظر الى بلاده لأتخاذ التدابير اللازمة عبر الخارجية الايرانية. كما اصدر التحالف الاسلامي الوطني بيانا" نفى فيه ان يكون قد عقد اجتماعات مع أي طرف ، نافيا" الخبر المنشور في احدى الصحف الكويتية ، والتي زعمت فيه ان التحالف قد عقد اجتماعات عدة مع اطراف متعددة لبحث امور تتعلق بأوضاع المنطقة والوضع الانتخابي للتحالف الاسلامي الوطني ، وعلاقته بالمرجعيات الدينية ، بحسب تعبير البيان[٥٣].

ومن جانبه ، وصف رئيس السلطة القضائية في الجمهورية الاسلامية الايرانية (محمود هاشمي شاهرودي) العلاقات الثنائية بين ايران والكويت بأنها ((متينة وعميقة)) وأكد شاهرودي في تصريح لوكالة الانباء الكويتية(كونا) عقب لقائه برئيس المجلس الاعلى للقضاء الكويتي المستشار عبدالله العيسى والوفد المرافق له الذي زار طهران في شهر آيار ٢٠٠٤ ((ان ماشهدته الايام القليلة الماضية من احداث عابرة لم ولن تستطيع تعكير صفو هذه العلاقات بين البلدين الجارين المسلمين))[٥٤]، وقال ان هذه الاحداث العابرة ((لم تكن الا مقالات صحفية تمثل وجهة نظر صاحبها

الشخصية)) ، وأكد ان ماتطرحه هذه المقالات الصحفية من أمور ((تخالف الواقع نظرا" لعمق العلاقات التي تربط البلدين مدللا" على زيارته التي يقوم بها الى طهران. وحول اهم المواضيع التي تم بحثها مع رئيس المجلس الاعلى للقضاء الكويتي قال شاهرودي أنه تم خلال اللقاء التطرق الى الاتفاقيات والتعاون القضائي بين البلدين كما تم بحث امكانية تشكيل لجان علمية وقانونية بين البلدين مستقبلا" من اجل التضامن وحقوق المسلمين بالاضافة الى تبادل وجهات النظر حول النظام القضائي في كلا البلدين ، وحول مشروع الاتفاقية القضائية والقانونية بين ايران والكويت والى اين وصلت ، قال شاهرودي ((ان الجانب الايراني انتهى من دراسة مشروع الاتفاقية وان شاء الله سينتهي قريبا" منها الجانب الكويتي)) ،وأشار الى ان مواد هذه الاتفاقية القضائية والقانونية تتعلق بالاحكام والانابات القضائية وتنفيذ الاحكام واسترداد المجرمين اضافة الى تبادل الخبرات القضائية بين الدولتين[٥٥].

ومن جانبه قال المستشار العيسى أنه تم خلال هذا اللقاء ((الاطلاع على النظام القضائي الايراني ومستجداته وما واكبه من تطور في بعض الامور خاصة في المسائل الشعبية كقضايا الصلح التي تخفف المعاناة عن المحاكم وقضايا التحكيم القضائي)).[٥٦].

وكانت وزارة خارجية الجمهورية الاسلامية الايرانية وردا" على استدعاء القائم بالاعمال الايراني في الكويت في ٩ آيار ٢٠٠٤ ، قامت بأستدعاء القائم بالاعمال في السفارة الكويتية في طهران ، وافاد مراسل الشؤون السياسية في وكالة (مهر) للانباء إن استدعاء القائم بالاعمال في السفارة الكويتية جاء بسبب عدم تواجد السفير الكويتي في طهران حيث اجتمع مع رئيس الادارة الثانية لشؤون الخليج " الفارسي" في وزارة الخارجية الايرانية مرتضى رحيمي [٥٧]، وقال القائم بالاعمال لوكالة مهر للانباء ان الاستدعاءات المذكورة جارية في الاعراف الدبلوماسية حيث تلقي الضوء على الامور الغامضة بين الدولتين ، وأكد ان الكويت تولي أهمية بالغة لعلاقاتها مع ايران وأعتبر تبادل الوفود الدبلوماسية دليلا" على العلاقات الوثيقة بين الدولتين[٥٨] .

وتأكيدا" على حرص الدولتين على تنمية وتطوير العلاقات بينهما ، وتنفيذا" لبنود الاتفاقيات الموقعة بينهما ، وقع كل من الامين العام للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بدولة الكويت (بدر الرفاعي) ومساعد رئيس الجمهورية الاسلامية الايرانية ورئيس منظمة التراث الثقافي والسياحة (سيد حسين مرعشي) في ١٦ آب ٢٠٠٤ على محضر تسليم ٣٩٩ قطعة من الممتلكات والآثار الثقافية والتاريخية الكويتية المسروقة أبان فترة الغزو العراقي والتي تم ادخالها بصورة غير مشروعة وقامت

السلطات الايرانية بمصادرتها وحفظها في مخازن آمنة [٥٩]، وأكد مرعشي والرفاعي التزام بلديهما بتنفيذ معاهدة المنظمة الدولية للتربية والعلوم والثقافة (يونسكو) لعام ١٩٧٠ التي تنص على قيام كل دولة بابلاغ اليونسكو في حال ضبطها لآثار ثقافية وتراثية تمت سرقتها من دولة أخرى والتعاون مع هذه الدولة لأرجاع الآثار لأصحابها ، وأعرب الرفاعي عن خالص شكره وأمتنانه للجهود الكبيرة التي بذلتها الحكومة والسلطات الايرانية طوال السنوات الماضية للحفاظ على التراث الثقافي الكويتي وتسليم هذه الممتلكات الكويتية يأتي تنفيذا" لأتفاقية التعاون الثقافي والاعلامي والفني الموقعة بين حكومتي الكويت وأيران في العام ١٩٩٠ والتي جاء في المادة الثامنة منها ((يعمل الجانبان (الكويت وأيران) على التعاون اللازم لأعادة القطع والممتلكات الثقافية والتاريخية الأثرية التي اخرجت من كلا البلدين بصورة غير شرعية الى بلديهما ، كما أكد الرفاعي ان التعاون بين المؤسسات الثقافية الكويتية والايرانية دليل واضح على عمق العلاقات الودية والحميمة التي تجمع بين حكومتي وشعبي البلدين))[٦٠]. وبدوره أشار مرعشي الى عمق العلاقات الكويتية – الايرانية ووجود تعاون ثنائي بين الوزارات والمؤسسات السياسية والبرلمانية والاقتصادية والثقافية وغيرها في كلا الدولتين مؤكدا" ان ماتحقق اليوم بشأن التوقيع على محضر تسليم هذه الممتلكات ماهو الا((ثمرة من ثمرات هذا التعاون)) وأضاف مرعشي ان ((ماتم تحقيقه في هذا اليوم يأتي لصالح الحكومتين والشعبين الايراني والكويتي الذين عانوا كثيرا" من جراء تصرفات رئيس النظام العراقي المخلوع صدام حسين))، واوضح ان السلطات الايرانية قامت بمصادرة هذه الممتلكات الكويتية المسروقة أبان فترة الغزو العراقي بعد ان تم ضبطها مع اشخاص كانوا يحاولون ادخالها بصورة غير مشروعة الى ايران عبر الحدود الايرانية – التركية ، وأكد سعي ايران الدائم الى اقامة علاقات ودية مع دول المنطقة على أساس الدين والاخوة والصداقة والجوار[٦١].

وحول العلاقات الكويتية – الايرانية المتطورة ، وصف رئيس مجلس الامة الكويتي (جاسم الخرافي) في حديث صحفي لمجلة الحوادث (اللبنانية) خلال شهر تشرين الثاني ٢٠٠٤ ، علاقات ايران مع الدول الخليجية ومن بينها الكويت بانها متميزة ، وقال أنه نتيجة لهذه العلاقات المميزة فأن اية خلافات بين ايران أو أي دولة خليجية سيتم التوصل في النهاية الى نتائج ايجابية لحلها.[٦٢].

أما عن وجود مشاكل حدودية بين الكويت من جهة والسعودية وايران من جهة أخرى قال الخرافي ان ما يتعلق بالحدود مع السعودية قد تم الاتفاق عليه وكلها (انتهت)، اما بالنسبة مع ايران

فأن العلاقات المتميزة بين ايران والسعودية ستساهم في ايجاد الحلول فيما يتعلق بالحدود البحرية مع الكويت[٦٣].

كما وصف سفير دولة الكويت لدى الجمهورية الاسلامية الايرانية (مجدي الظفيري) العلاقات الكويتية الايرانية بـ((الممتازة)) مؤكدا" ان القيادة السياسية الكويتية تولي أهمية كبيرة لعلاقاتها مع جارتها ايران[٦٤]. جاء ذلك خلال اجتماعه مع رئيس مجموعة الصداقة البرلمانية الايرانية الكويتية في مجلس الشورى الاسلامي الايراني (جواد سعدون زاده) في شباط ٢٠٠٥ ، وأكد مجدي احمد الظفيري استعداد قادة الكويت لتطوير العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية مع ايران ، داعيا" الى الاسراع بتنفيذ اتفاقيتي نقل المياه وكذلك الغاز الايراني الى الكويت ، ودعا السفير الكويتي الى تبادل الزيارات بين الهيئات البرلمانية والسياسية لاسيما بين مجموعات الصداقة البرلمانية وذلك للتشاور من اجل الاسراع بأزالة أي غموض قد يكون موجودا" بشأن الاتفاقية المذكورة [٦٥]. أما سعدون زاده ، فقد وصف العلاقات بين الجمهورية الاسلامية الايرانية والكويت بالاخوية والودية قائلا" ان هذه العلاقات طيبة منذ تأسيس الكويت وحتى اليوم ، وأشار الى حجم العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدولتين وضرورة استثمار رجال الاعمال الكويتيين للفرص المتاحة في منطقة (اروند) التجارية والصناعية الحرة والتي سيتم تدشينها قريبا")) . وأشار رئيس مجموعة الصداقة البرلمانية الايرانية الكويتية الى اتفاقية نقل المياه من سد كرخة الايراني الى الكويت ، وقال ان مجلس الشورى الايراني والمسؤولين في الدولة قد أدوا مسؤولياتهم بصورة كاملة فيما يتعلق بتوفير الظروف اللازمة لتنفيذ الاتفاقية ، واضاف ((رغم قصور الجانب الكويتي لعدم تقديمه الاتفاقية لمجلس الامة للموافقة عليها فأنه ومن منطلق حسن نية ايران فأن باب المحادثات لا زال مفتوحا" في هذا الشأن ، وأكد سعدون زاده استعداد الحكومة الايرانية فيما يخص نقل الغاز من ايران الى الكويت ، معربا" عن أمله في التوقيع النهائي على الاتفاقية المتعلقة بوزارتي النفط الايرانية والطاقة الكويتية. [٦٦]

واستكمالا" للنهج الذي سار عليه البلدان من تكثيف سلسلة الزيارات المتبادلة التي من شأنها ان تفعل مسار تطور العلاقات القائمة بين الدولتين ، أشار (حسن روحاني) أمين مجلس الامن القومي الايراني خلال في حزيران ٢٠٠٥ الى ان مباحثاته تناولت موضوع نقل الغاز والماء الى الكويت وكذلك حسم موضوع الجرف القاري موضحا" ان احد اهداف زيارته الى الكويت هو قيام الاخيرة بمساع مع الولايات المتحدة لتحسين العلاقات الايرانية الامريكية.[٦٧].

ووصف العلاقات الكويتية الايرانية بأنها علاقة((الاشقاء والاصدقاء)) قائلا" ان التعاون الايراني الكويتي خطى بخطوات كبيرة في موضوع ترسيم الحدود البحرية (الجرف القاري)[٦٨].

وخلال اجتماعه في طهران مع رئيس لجنة الامن القومي والسياسة الخارجية في مجلس الشورى الاسلامي الايراني (علاء الدين بروجردي) في ١١ تموز ٢٠٠٥ ، اكد السفير الكويتي في طهران (مجدي أحمد الظفيري) على اهمية تعزيز التعاون الثنائي والتنسيق بين الكويت وايران في المجالات كافة ، وذكرت ادارة العلاقات العامة بمجلس الشورى الايراني في بيان لها ان السفير الكويتي أكد ضرورة التشاور بشأن موضوع محاكمة رئيس النظام العراقي المخلوع صدام حسين ((بهدف ضمان حقوق الشعبين الكويتي والايراني جراء الجرائم التي اقترفها بحق هذين الشعبين الجارين المسلمين)) . واضافت أنه اشار الى اهمية الدور الاساس الذي تلعبه ايران في احلال الامن والاستقرار بالمنطقة وأكد ((أهمية الحوار بين دول مجلس التعاون الخليجي وايران كمدخل للترتيبات الامنية بين دول المنطقة))[٦٩].

وذكرت ان السفير الكويتي اشاد بمشروع جلب مياه الشرب من ايران الى الكويت لما له من مزايا تعود بالفائدة على البلدين مشيرا" الى ان الظفيري دعا السلطات الايرانية المعنية الى الاسراع بالمصادقة على المشروع من اجل البدء في تنفيذه.

ونقلت ادارة العلاقات العامة بمجلس الشورى الايراني عن بروجردي تأكيده ضرورة الاستفادة من الفرص المتاحة في الدولتين لتقوية العلاقات الثنائية بين ايران والكويت مشيرة الى أنه تطرق الى مجالات التعاون للنهوض بمستوى العلاقات الثنائية بين الدولتين لاسيما التعاون والتنسيق بين الجانبين في المحافل الدولية والاقليمية ، كما ذكرت ان المسؤول الايراني اشار الى الحرب التي شنها ديكتاتور العراق المخلوع ضد كل من دولة الكويت وأيران ((وضرورة التعاون والتنسيق بين البلدين حيال موضوع محاكمة صدام)) داعيا" بأن تتم محاكمته في ((محكمة خاصة بجرائم الحرب))[٧٠].

وقالت ادارة العلاقات العامة في بيانها ان بروجردي أكد اهمية التقارب الخليجي الايراني من خلال تقوية العلاقات الثنائية بين ايران وجميع دول مجلس التعاون الخليجي على مختلف الاصعدة نظرا" للقواسم المشتركة كالدين والجوار والتاريخ التي تجمع شعوب هذه الدول ، كما ثمن مواقف دولة الكويت تجاه ايران مؤكدا" خصوصية العلاقات الكويتية الايرانية النابعة من ارضية مشتركة للتفاهم السياسي بين البلدين[٧١].

وفي الخامس عشر من الشهر ذاته ، اجتمع السفير الكويتي في طهران مع رئيس مجلس الشورى الاسلامي الايراني (غلام علي حداد عادل) لبحث العلاقات الثنائية بين الكويت وايران وسبل تعزيز التعاون بين مجلس الامة الكويتي والشورى الايراني ، وقد اشار حداد عادل في هذا اللقاء الى العلاقات البرلمانية المتنامية بين ايران والكويت مضيفا" (ان برلماني البلدين يتمتعان بدور بارز في توسيع وتمتين العلاقات بين طهران والكويت)[٧٢]، كما أعتبر عادل الخصائص التاريخية والثقافية والسياسية والتعاون المشترك وأواصر الصداقة بين ايران والكويت من الاحتياجات الضرورية مؤكدا" ان ((ظروف التعاون بين ايران والكويت اعمق من الابعاد الحالية بكثير))[٧٣]. واستعرض رئيس مجلس الشورى الاسلامي تاريخ العلاقات الايرانية العربية وخاصة الاحداث التي وقعت بالمنطقة بعد انتصار الثورة الاسلامية ، معتبرا" ان ازدياد قوة ايران سيخدم السلام والاستقرار في المنطقة ، ولايوجد دليل لقلق الدول المجاورة بهذا الخصوص .

ومن جانبه وصف السفير الكويتي بطهران (مجدي الظفيري) العلاقات بين ايران والكويت بأنها ((علاقات استراتيجية)) ، مضيفا" : ان هناك مجالات عديدة لتنمية آفاق التعاون بين الدولتين ، وعد السفير الكويتي اتفاقية نقل المياه من ايران الى الكويت خطوة كبيرة جدا" لترسيخ العلاقات الثنائية بين البلدين)) مؤكدا" (ان اختيار الكويت لأيران بأعتبارها المصدر الوحيد للتزويد بالمياه الى الكويت مؤشرا" على الثقة العظيمة التي توليها القيادة الكويتية لأيران).[٧٤]. وحرصا" من الجانب الكويتي والايراني على تنمية آفاق العلاقات التجارية والاقتصادية المتطورة اصلا" ، وايجاد السبل الكفيلة واميادين الجديدة لتعزيزها ، استقبل النائب الاول لرئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت (طلال المطيري) معاون وزير التجارة الايراني (مجتبى خسرو تاج) والوفد المرافق له الذي زار الكويت في ٢٠ تموز ٢٠٠٥ في أطار الاجتماعات المشتركة للجنة الكويتية – الايرانية ، وناقش الطرفان سبل تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدولتين ، ومدى ملائمة التسهيلات الممنوحة من الحكومة الايرانية عن طريق فتح المجال لوكلاء السيارات وتطوير تجارة الترانزيت عبر ايران ، بالاضافة الى تطوير النشاط السياحي الذي يشكل مانسبته ٧,٢% من الناتج القومي الاجمالي الايراني . [٧٥].

وقال المطيري في تصريح لصحيفة (القبس الكويتية) لقد تم استعراض السبل الكفيلة بتشجيع رجال الاعمال الكويتيين على الاستثمار في قطاعي الصناعة والخدمات الايرانية ، وأعلن عن قيام الغرفة بترتيب لقاء بين الوفد الزائر وعدد من رجال الاعمال الكويتيين وتحديدا" الذين لديهم استثمارات

في ايران بغية تعزيز الروابط وتطوير مستوى التعاون بينهم وبين الدولة المضيفة لأستثماراتهم فضلا" عن ترتيب زيارة خاصة للوفد الضيف الى غرفة التجارة للاطلاع على التقنيات الحديثة ونظم المعلومات المعمول بها . في حين أعرب الوفد الايراني عن أمله في تسهيل تأشيرات دخول رجال الاعمال الايرانيين الى الكويت.[٧٦].

كما استقبل وزير التجارة والصناعة الكويتي (عبدالله عبد الرحمن الطويل) مجتبى خسرو تاج معاون وزير التجارة الايراني حيث ناقش الطرفان اجتماعات اللجنة المشتركة ، وتمنى الوزير الكويتي التوفيق لهذه اللجنة وأن لا تؤثر الامور السلبية على عملها ، وتطرق الجانبان الى السوق الايراني الكبير وسبل الاستفادة منه في التبادل التجاري ، وأقتراح الوفد الايراني اعطاء دور اساسي في هذا المجال للجنة المشتركة على مستوى وزراء التجارة بين ايران ودول مجلس التعاون الخليجي وخصوصا" الكويت التي تعتبر الجارة الرئيسية القريبة . وابدى الوزير الكويتي استعداده لترأس اللجنة المشتركة حسب رغبة الجانب الايراني وذلك لأهمية مايطرح فيها من مواضيع حساسة وأساسية لتنشيط الاقتصاد وزيادة التبادل التجاري ، وأخيرا" تطرق الجانبان الى خطوط الملاحة البحرية والجوية وعقد اتفاقيات في هذا الشأن من أجل تسهيل عملية انسياب حركة المسافرين بين البلدين والبضائع[٧٧].

ومن المؤشرات المهمة التي يمكن الاستدلال من خلالها على مستوى التطور في العلاقات الايرانية – الكويتية، هي حجم التبادل التجاري، فمن خلال استعراض جدول (١)، نلحظ ارتفاع معدلات التبادل التجاري بين الطرفين للمدة (١٩٩٢ – ٢٠٠٥)، فقد بلغت واردات ايران من الكويت (٤,١٨) مليون دولار عام ١٩٩٢ أرتفعت الى (٢١,١٩) مليون دولار عام ٢٠٠٥. اما فيما يتعلق بصادرات ايران الى الكويت، فقد بلغت (٧,٧٠) مليون دولارعام ١٩٩٢ أرتفعت الى(٢٠٣,٩٥) مليون دولار عام ٢٠٠٥ .

جدول (١) حجم التبادل التجاري بين ايران والكويت للمدة (١٩٩٢ ــ ٢٠٠٥)

واردات ايران من الكويت					صادرات ايران الى الكويت(مليون دولار)				
١٩٩٢	١٩٩٤	١٩٩٨	٢٠٠٢	٢٠٠٥	١٩٩٢	١٩٩٤	١٩٩٨	٢٠٠٢	٢٠٠٥
٤ ١٨٠.	٣ ٢٧٠.	٠ ٠٠٠.	١٢, ٤٦	٢١ ١٩٠.	٣٧ ٧٠.	٨٧ ٨٩٠.	٧٢ ٥١٠.	١٢٢ ٦٩٠.	٢٠٣, ٩٥

المصادر :

١– صندوق النقد العربي ، التجارة الخارجية للدول العربية ٨٨– ١٩٩٨، العدد (١٧) ،أبوظبي، ١٩٩٩ ، ص٥٤ – ١٦٧ .

٢– صندوق النقد العربي ، التجارة الخارجية للدول العربية ١٩٩٧– ٢٠٠٧ ، العدد (٢٦) ، أبوظبي ،٢٠٠٨ ، ص٥٤ – ١٦٧.

الخاتمة:

مما لاشك فيه ان العلاقات الكويتية – الايرانية قد شهدت نهضة كبيرة وفي مجالات عدة ، كان لحرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ اثر كبير في تنظيمها وتطويرها وتحديد اسسها من اجل الدفع بالمنطقة وشعوبها الى مزيد من الاستقرار والرفاهية بعد مانالته من دمار وخراب اثر المواجهات والحروب التي خاضتها هذه الدول مع بعضها البعض ، ولذلك كانت القيادات السياسية في الجانبين على وعي تام بضرورات ذلك النهج الجديد ، ولعل توقيع الدولتان على الاتفاقية الامنية بينهما عام ٢٠٠٢ هو خير دليل على الترتيبات الجديدة التي يسعى الجانبان لتفعيلها وبايمان آخر هذه المرة يختلف عما هو كان سائدا" قبل حرب تحرير الكويت.

ان هذه النهضة لا يمكن انجازها والحفاظ على مقوماتها سوى عن طريق الامن والاستقرار والحكمة السياسية . ومن أول دلائل الحكمة السياسية هو الابتعاد عن سياسات القوة والعنجهية اللفظية بكل اشكالها الثورية والدينية والليبرالية ، ومساندتها من باقي الاطراف ، والتي تحولت الى صراعات وحروب ساخنة لا مبرر لها ، فيكفي منطقة الخليج ثلاثين سنة من هدر الارواح والاموال والطاقات كانت نتيجتها تخريب وانهاك الاقتصاد واعاقة التطور ، والامن الذي تبحث عنه كل دول حوض الخليج لن يتوفر عن طريق تفوق احد الاطراف على الاطراف الاخرى عسكريا" او الادعاء بقيادة الشعوب الاخرى او عن طريق الاعتماد على الاجنبي وانما عن طريق احترام كل البلدان الصغيرة والكبيرة للمصالح المشروعة لكل البلدان الاخرى بتحويل الخليج كما كان دائما" منطقة مفتوحة للتجارة وتبادل البضائع والخدمات ولتنقل الاشخاص والخبرات ضامنة استمرار تدفق النفط وحرية الملاحة والتجارة لكل بلدان الخليج ولكل البلدان الصديقة حسب الاتفاقيات والمواثيق الدولية ، معتمدة على التفاوض ووساطة الاشقاء او تحكيم المنظمات الدولية لحل المشاكل ، مدركة ان عزل او انعزال أي بلد منها ، او خلق التوتر مع أي بلد منها ، انما هو ضار بمصالح الجميع ، وأن جو التوتر والصراع والصدام يكلف دائما" اكثر من جو الامن والعمل الهاديء خصوصا" بين بلدان تربطها صلات روحية وثقافية واقتصادية عميقة ولا مصلحة حيوية لها في الصراع.

لذلك فمن المنطقي الدعوة لحل كافة المسائل العالقة بين الجانبين وفي مقدمتها مسألة الحدود البحرية (الجرف القاري) بين البلدين على نحو يضمن المصالح المشروعة والحقة وعلى اساس الحوار الهاديء والتفاوض البناء وفق القوانين الدولية والحقائق الجغرافية والابتعاد عن انواع التشنج والتزمت والتضييق.

الهوامش والمصادر:

١ -د. ايناس طه، العرب والالفية الثالثة ، العلاقات الخليجية .. الايرانية بين ميراث الشكوك وآفاق بناء الثقة ، ملفات الاهرام ، العدد٤١٣٠٨ ، الثلاثاء ٤ شوال ١٤٢٠ -١١ يناير (كانون الثاني) ٢٠٠٠ ، ص٢.

٢ سيد عوض عثمان ، العلاقات الايرانية- الخليجية بين دروس الماضي .. وآفاق المستقبل ، مجلة مختارات ايرانية ، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، السنة الثالثة ، العدد(٢٨) ، نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠٠٢ ، ص٨٧.

٣ د. ايناس طه، المصدر السابق،ص٢.

٤ المصدر نفسه،ص٢.

٥ جريدة الشرق الاوسط ، العلاقات الايرانية – الخليجية ٥٠ عاما" من التقلبات ، العدد٩٧٢٦، الجمعة ٩ جمادي الثاني ١٤٢٦ هـ يوليو (تموز) ٢٠٠٥.

٦ اميرة قطب ، العلاقات الايرانية الخليجية – الحلقة الاولى، جريدة صوت الشعب ، مصرية الكترونية مستقلة ، العدد ١، الاربعاء ٢ فبراير (شباط) ٢٠٠٥.

٧ اميرة قطب ، العلاقات الايرانية – الخليجية... رواسب الماضي ... والتطلعات المستقبلية – الحلقة الثانية – ،الاربعاء ٩ فبراير (شباط) ٢٠٠٥ ، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) .

٨ جريدة الشرق الاوسط ، العدد٩٧٢٦، المصدر السابق.

٩ د. ايناس طه ، المصدر السابق.

١٠ - رضا محمد هلال ، عضوية ايران في الجامعة العربية : الابعاد والنتائج ، مجلة مختارات ايرانية ، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية .

١١ - المصدر نفسه .

١٢ - حسن حمدان العلكيم، الانفتاح المتبادل بين الرياض وطهران، صحيفة الخليج، الشارقة، في ٢٠٠٢/٩/١٧.

١٣ - اميرة قطب، العلاقات الايرانية – الخليجية- الحلقة الثانية.

١٤ - د. سيدعوض عثمان، المصدر السابق،ص٨٨.

١٥ - اميرة قطب، المصدر السابق، الحلقة الثانية.

١٦ - د. سيدعوض عثمان، المصدر السابق،ص٨٨.

١٧ - اميرة قطب، المصدر السابق، الحلقة الثانية.

١٨ - المصدر نفسه.

١٩ - د. سيدعوض عثمان، المصدر السابق،ص٩٣.

٢٠ - جريدة البيان ، دراسة تتوقع تقاربا" امنيا" بين ايران ودول الخليج، دولة الامارات العربية المتحدة- دبي، السبت ٢٠ ربيع الاول ١٤٢٣هـ الموافق يونيو ٢٠٠٢ .

٢١ - المصدر نفسه.

٢٢ – د. ايناس طه، المصدر السابق.

٢٣ – اميرة قطب، العلاقات الايرانية الخليجية – الحلقة الثالثة ، صوت الشعب ، مصرية الكترونية مستقلة ، الاربعاء ١٦ فبراير ٢٠٠٥.

٢٤ – المصدر نفسه.

٢٥ – بيان الاربعاء ، شمخاني يبحث في الكويت رؤية امنية مشتركة ، الاحد ٧ ربيع الاول ١٤٢٣هـ الموافق ١٩ مايو ٢٠٠٢ ، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت).

٢٦ – المصدر نفسه.

٢٧ – د. سيد عوض عثمان ، المصدر السابق ،ص٩٥.

٢٨ – المصدر نفسه،ص٩٥.

٢٩ – المصدر نفسه،ص٩٥.

٣٠ – جريدة البيان ، من اوراق ندوة العلاقات العربية الايرانية بلندن، دولة الامارات العربية المتحدة – دبي ، السبت ٧ صفر ١٤٢٠هـ الموافق ٢٢ مايو ١٩٩٩.

٣١ – جريدة الشرق الاوسط ، صباح الاحمد : ترسيم الحدود البحرية سينتهي قريبا" ، بلا ، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت).

٣٢ – المصدر نفسه.

٣٣ – المصدر نفسه.

٣٤ – اميرة قطب ، العلاقات الايرانية الخليجية – الحلقة الثالثة ، المصدر السابق.

٣٥ – المصدر نفسه.

٣٦ – وقعت هذه الاتفاقية على اثر موافقة مجلس الوزراء الكويتي على توصيات وزارة الكهرباء والمياه الكويتية في شأن مشروع لنقل المياه العذبة من ايران الى الكويت بتكلفة تصل الى ملياري دولار ، للمساهمة في حل مشكلة توفير المياه العذبة لمواطنيها ، اذ تعتمد الكويت شأنها شأن معظم دول الخليج العربية الاخرى على المياه المحلاة المستخرجة من البحر ، حيث تأتي الكويت في المرتبة الثانية بعد دولة الامارات العربية المتحدة في اعتمادها على المياه المحلاة اذ تصل نسبة اعتمادها على هذه المياه نحو ٣٦,٤٢% من احتياجاتها المائية ، للمزيد من التفاصيل انظر:

منتدى حوارات الفاخرية ، ازمة المياه في دول الخليج ، تقرير مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية – لندن ، اعداد نبيل شرف الدين ، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت).

٣٧– المصدر نفسه.

٣٨– شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ، وزير الخارجية الكويتي يؤكد ان العلاقات الكويتية الايرانية تتطور بشكل كبير ، الكويت في ٢٠ ابريل /بنا/.

٣٩– هداية نت ، الكويت تعرب عن املها في ترسيم الجرف القاري مع ايران ، اول جريدة الكترونية يومية لصحافية سعودية .. تأسست عام ٢٠٠٤ ، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، أرسلت في ١١-٣-١٤٢٦هـ.

٤٠- صحيفة ايلاف الالكترونية ، سعي الكويت لتعزيز العلاقة مع ايران ، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ، تحديث آخر الاربعاء ٢٠ ابريل ,٢٠٠٥

٤١- المصدر نفسه.

٤٢- صحيفة الوفاق الايرانية ، العدد٢٢٠٠، السنة السابعة ، السبت ١٢ ربيع الاول ١٣٣٤- ٢٣/٠٢/,٢٠٠٥

٤٣- المصدر نفسه.

٤٤- المصدر نفسه.

٤٥- وكالة انباء الجمهورية الاسلامية الايرانية (ارنا) ، ايران والكويت تؤكدان على رسم الحدود المائية في المستقبل القريب، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ، طهران / نيسان / ابريل / ارنا.

٤٦- المصدر نفسه.

٤٧- وكالة انباء الجمهورية الاسلامية الايرانية (ارنا) ، هاشمي رفسنجاني يؤكد ضرورة تعزيز التعاون بين ايران والكويت، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ، طهران /٢١ نيسان / ابريل / ارنا.

٤٨- صحيفة الوفاق ، المصدر السابق.

٤٩- موقع عربستان، الكويت تحتج وغير مرتاحة للاجتماعات في السفارة الايرانية ، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت).

٥٠- المصدر نفسه.

٥١- المصدر نفسه.

٥٢- المصدر نفسه.

٥٣- المصدر نفسه.

٥٤- صحيفة الوطن الكويتية ، شاهرودي: علاقة ايران بالكويت متينة ((الاحداث العابرة اثارتها الصحافة بدون سبب واقعي)) ، العدد ١٠١٥٨، مايو / آيار ,٢٠٠٤

٥٥- المصدر نفسه.

٥٦- المصدر نفسه.

٥٧ شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، وزارة الخارجية تستدعي القائم بالاعمال الكويتي في طهران ، طهران ،١٣٨٣,/٠٢/٢٢

٥٨- المصدر نفسه.

٥٩-جريدة الوطن الكويتية ، التوقيع في طهران على تسليم ٣٩٩ قطعة مسروقة أبان الغزو ، في ٢٠٠٤,/٨/١٧

٦٠- المصدر نفسه.

٦١- المصدر نفسه.

٦٢-وكالة الانباء الكويتية(كونا) ، الخرافي يعرب عن عدم ارتياحه للوضع العربي العام ، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ، سياسي / لبنان/ كويت/ خرافي / ، كونا٠٦١٤٣٧، في ٦ تشرين الثاني ,٢٠٠٤

٦٣- المصدر نفسه.

ومن الجدير بالذكر أنه تم التوقيع بين دولة الكويت والمملكة العربية السعودية في شهر حزيران عام ٢٠٠٠ بشأن المنطقة المغمورة المحاذية للمنطقة المقسومة بين المملكة العربية السعودية والكويت بتراضي الطرفين وانهت قضية دامت ٢٠ سنة . اذ تم الاتفاق بين الجانبين المتعلق ببحار المنطقة المغمورة المشتركة تضمن تحديد الخط الذي يفصلها عن بحار المنطقة الخالصة وهو مايسمى بتحديد الخط الشمالي للمنطقة المغمورة المشتركة ، وهذا الخط جاء جنوب جزيرتي قاروه وام المرادم بدءا" من نقطة تنصيف الحدود البرية ، أما الحد الجنوبي فتم الاتفاق على الخط المعمول به حاليا" وهو مايسمى بخط جنيف الذي كان محلا" للاتفاق عليه منذ عام ١٩٦٢ وهو الخط الذي يفصل بحار المملكة الخالصة عن بحار المنطقة المشتركة.

صحيفة الجزيرة ، العدد١٠١٤٢ ، صحيفة يومية تصدرها مؤسسة الجزيرة للصحافة والطباعة والنشر ، الاربعاء ٣ ربيع الثاني ١٤٢١هـ- ٥ حزيران ,٢٠٠٠

٦٤- وكالة الانباء الكويتية (كونا) ، السفير الظفيري .. القيادة الكويتية تولي اهمية كبيرة لعلاقاتها مع ايران ، شبكة المعلومات الدولية ، كونا ٢٧٢٠٥٦، في ٢٥ شباط ,٢٠٠٥

٦٥- وكالة انباء الجمهورية الاسلامية (ارنا) ، السفير الكويتي يجتمع برئيس مجموعة الصداقة البرلمانية الايرانية الكويتية، شبكة المعلومات الدولية ، طهران /٢٧ شباط/فبراير / ارنا.

٦٦- المصدر نفسه.

٦٧- شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ، ايران تدعو واشنطن لفتح آفاق التعاون ، www.xinhuanet.com,2005-6-7

٦٨- المصدر نفسه.

٦٩- وكالة الانباء الكويتية (كونا) ، سفير الكويت في طهران يؤكد اهمية تعزيز التعاون بين الكويت وايران ، شبكة المعلومات الدولية(الانترنت)، كونا ١١٢١٣٩، في ١١ تموز ,٢٠٠٥

٧٠- المصدر نفسه.

٧١- المصدر نفسه.

٧٢- مهر للانباء ، رئيس مجلس الشورى الاسلامي : قوة ايران تخدم السلام والاستقرار في المنطقة، شبكة المعلومات الدولية ، طهران ٢٠٠٥,/٧/١٦

٧٣-جريدة الوطن ، رئيس الشورى الايراني : كلما قويت طهران زاد الاستقرار في المنطقة، في ٢٠٠٥,/٧/١٦

٧٤- مهر للانباء، المصدر السابق.

٧٥-جريدة القبس الكويتية، العدد١١٥٣٧، الخميس ١٥ جمادي الآخرة١٤٢٦هـ-٢١ يوليو ,٢٠٠٥

٧٦- المصدر نفسه.

٧٧- المصدر نفسه.